الأمم المتحدة تحذر من مقبرة هائلة في المدينة

واشنطن: فرار المدنيين من حلب الشرقية بمثابة رحلة الموت

جهود دولية لانقاذ المدنيين في حلب

الجثث ملأت شوارع حلب

عواصم - «وكالات» : عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعا طارئا، مساء الأربعاء، بطلب من فرنسا للتباحث في الوضع المتدهور في شرق حلب، فيما دعت فرنسا الدول المعنية بملف الأزمة إلى اجتماع دولي حول سوريا في باريس في العاشر من ديسمبر.

واستمع أعضاء مجلس الأمن الـ15 إلى إحاطة بشأن الوضع في شرق حلب من المبعوث الدولي إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، إضافة إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ستيفان أوبراين.

وقال دي ميستورا إن هناك تقارير تفيد باعتقال مدنيين في حلب بزعم علاقتهم بالمعارضة، مشيرا إلى أن مبادرته بشأن حلب لا تزال مطروحة.

ولفت المبعوث الأممي إلى أن القتال في شرق حلب قد يستمر لأسابيع وبخسائر جانبية فادحة، مشددا على أن المجتمع الدولي يجب أن يدعو الأطراف لاحترام القانون الدولي في حلب.

وأعلن عن خطة عاجلة لإغاثة النازحين في حلب بعد أن تسبب القصف المتواصل ضد المدينة بتشريد 16 ألف شخص حتى الآن.

من جانبه، قال أوبراين إن أطراف النزاع في سوريا تتجاهل اتفاقات جنيف بشكل كامل، مشيرا إلى أن أعمال العنف لم تقتصر على شرق حلب، بل هناك قتل للمدنيين في غرب المدينة أيضا، وحذر من أن يتحول القسم الشرقي من مدينة حلب إلى مقبرة ضخمة.

وأضاف أوبراين أن قوات النظام السوري تعتقل مدنيين بشكل جزافي للاشتباه بعلاقتهم بمسلحين، لافتا إلى أن جميع المستشفيات في حلب تعرضت للقصف مرات عدة.

أما السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة، سامنثا باور، فاتهمت النظام السوري وروسيا بتزييف الحقائق بهدف التشكيك فيما يحدث في حلب. وأشارت باور إلى أن مئات آلاف المدنيين الذين فروا من مناطق القتال وكل التسجيلات والصور دليل كاف على المجازر التي تتم بحق المدنيين في سوريا.

في المقابل، وجّه مندوب روسيا الدائم لدى مجلس الأمن، فيتالي تشوركين، سهامه في الجلسة في كل الاتجاهات.

واعتبر تشوركين أن دي ميستورا لم يفرق بين المعارضة والإرهابيين، كما رأى أن فرنسا وبريطانيا لجأتا إلى مجلس الأمن فقط عندما شارفت المعارضة على الانهيار، على حد قوله.

واتهم المندوب الروسي واشنطن أيضاً بأنها تستغل من أسماهم بالإرهابيين لتغيير النظام السوري وبأن التطورات الدامية في حلب ما كانت لتحدث لو قام الجانب الأميركي بالفصل بين الفصائل المتطرفة والمعتدلة، وفق تعبيره.

من جهته، قال السفير الفرنسي في الأمم المتحدة، فرنسوا ديلاتر، إن «باريس وشركاءها لا يمكنهم البقاء صامتين إزاء ما يمكن أن يكون واحدة من أكبر المجازر بحق مدنيين منذ الحرب العالمية الثانية».

بدوره، أعلن نظيره البريطاني، ماثيو رايكفورت، أن لندن «تحض النظام السوري وروسيا على وقف القصف والسماح بدخول المساعدات الإنسانية»، موضحا أن الأمم المتحدة «لديها خطة» لإغاثة السكان في شرق حلب وإخلاء الجرحى، وأن «المعارضة» وافقت على هذه الخطة.

وتابع قائلا: «لذلك أطلب من روسيا أن يوافق النظام السوري عليها».

وأعلن وزير الخارجية الفرنسي، جان مارك إيرولت، الأربعاء، أن اجتماعا يضم الولايات المتحدة ودولا أوروبية وعربية «ترفض منطق الحرب الشاملة» في سوريا، سيعقد في العاشر من ديسمبر في باريس.

وقال إيرولت بعد اجتماع لمجلس الوزراء الفرنسي: «ساجمع في العاشر من ديسمبر المقبل في باريس الدول الأوروبية والعربية والولايات المتحدة، التي تدعم حلاً سياسياً في سوريا وترفض منطق الحرب الشاملة».

وأضاف: «آن الأوان ليستيقظ المجتمع الدولي لأن المأساة جارية أمام أعيننا».

وتابع إيرولت: «لسنا شركاء بشار الأسد، ولا نتهاون معه»، فيما يمكن اعتباره ردا ضمنيا على مرشح اليمين الفرنسي إلى الانتخابات الرئاسية فرنسوا فيون الذي تحدث عن وجوب التحاور «مع الجميع» في سوريا، بمن فيهم رئيس النظام السوري وحليفته روسيا.

وكان إيرولت قد طلب، الثلاثاء، عقد اجتماع لمجلس الأمن الدولي «فوراً» للتباحث في «الكارثة الإنسانية في المدينة وبحث سبل تقديم الإغاثة لسكانها».

وقال إيرولت في بيان: «ثمة حاجة ملحة أكثر من أي وقت لتطبيق وقف للأعمال الحربية والسماح بوصول المساعدة الإنسانية بدون قيود».

مشروع قرار ثلاثي مرتقب بخصوص سوريا في مجلس الأمن

أفادت مصادر في نيويورك بأن مشروع قرار ثلاثيا قدمته مصر وإسبانيا ونيوزيلندا سيطرح باللون الأزرق في مجلس الأمن لوقف النار في حلب لمدة 10 أيام.

وذكرت مصادر دبلوماسية أنه ليس واضحاً ما إذا كان القرار سيحصل على دعم روسيا، خصوصا على ضوء التطورات المتسارعة ميدانيا في سوريا.

ومن المتوقع أن يتم التصويت على القرار في غضون 24 إلى 48 ساعة.

من جهة أخرى توافق الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ونظيره الروسي، فلاديمير بوتين، في اتصال هاتفي الأربعاء على «تسريع الجهود» لوضع حد للمعارك المتواصلة في حلب والسماح بإدخال المساعدات الإنسانية إلى المدينة، وفق ما نقلت وكالة أنباء الأناضول.

وقالت الوكالة إن الرئيسين «توافقا على تسريع الجهود لوضع حد للمعارك في حلب والسماح بإيصال المساعدة الإنسانية إلى المدنيين الموجودين في المدينة».

من جانبه، أكد الكرملين في بيان أن اتصالا جرى بين الرئيسين، لافتا إلى أن الجانبين «واصلا تبادل وجهات النظر حول المشكلة السورية بما فيها الوضع في حلب».

يذكر أن هذه المباحثات الهاتفية بين أردوغان وبوتين هي الثالثة في أقل من أسبوع، وتأتي في وقت تواصل قوات النظام السوري بدعم من موسكو تقدمها في شرق حلب الذي يسيطر عليه قوات المعارضة.

وأعلنت روسيا، الأربعاء، أنها تنتظر توضيحات من تركيا بعدما أكد أردوغان الثلاثاء أن التدخل العسكري لبلاده في شمال سوريا يهدف إلى «إنهاء حكم الأسد».

ولم يوضح الكرملين ولا وكالة الأناضول ما إذا كان الرئيسان قد تطرقا إلى هذا الموضوع.

من جهته، صل وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، الخميس، إلى تركيا، حيث سيستقبله نظيره مولود تشاوش أوغلو.

من جهة أخرى قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس الخميس، خلال زيارة إلى تركيا إن روسيا ستواصل عملياتها في شرق حلب، والتي أدت حتى الآن إلى مقتل المئات من المدنيين خلال أيام، وتزوح ما لا يقل عن 50 ألف مدني.

وفي مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره التركي مولود تشاووش أوغلو في مدينة أنطاليا التركية على البحر المتوسط، قال لافروف بحسب ترجمة باللغة التركية لتصريحاته، إن «روسيا ستواصل جهودها للسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى حلب».

وقال تشاووش أوغلو، إنه ولافروف اتفقا على الحاجة إلى وقف إطلاق النار في حلب وبقية أرجاء سوريا لكنه أكد أن موقف تركيا بشأن الرئيس السوري بشار الأسد واضح.

من ناحية أخرى نفى مسؤول بالمعارضة السورية ما أعلنته قوات النظام بشأن سيطرتها على حي الشيخ سعيد في جنوب حلب، وأكد أن المعارضة صدت الهجوم.

وتضاربت الأنباء بشأن القتال في حي الشيخ سعيد، الواقع في الطرف الجنوبي الشرقي من حلب، وقال مصدر عسكري تابع لقوات النظام السوري إن قواته وحلفاءها سيطرت على الحي بأكمله، إلا أن المعارضة نفت تلك الأنباء.

وقال زكريا ملاحفجي، عضو المكتب السياسي للجيش الحر، في اتصال مع قناة «الحدث» إن المعارضة لن تنسحب من شرق حلب، وأشار إلى أنها تعتزم مواصلة القتال.

وكانت قوات النظام ارتكبت مجزرة هي الثانية شرق المدينة، في أقل من 24 ساعة استهدفت النازحين بالمكان ذاته، وأكدت مصادر من الدفاع المدني في حلب أن قوات نظام الأسد وحلفاءها ارتكبت مجزرة جديدة في حي جب القبة، مستهدفة بقصف مدفعي النازحين من الأحياء الشرقية في مدينة حلب المحاصرة.

وبحسب مصادر الدفاع المدني، فإن القصف المركز على حي جب القبة أسفر عن مقتل 45 شخصاً، أغلبهم من الأطفال والنساء وعشرات الجرحى، والعدد قابل للارتفاع مع مواصلة عمليات انتشال الضحايا من تحت الأنقاض.

ودعت المعارضة السورية الأمم المتحدة لتأمين حماية فورية لمدنيي حلب، وذلك قبيل جلسة طارئة لمجلس الأمن، لبحث الأوضاع الإنسانية المتدهورة في حلب، ويبدو أن الأمم المتحدة لم تعد تجد وصفا دقيقا لما يجري في حلب.

50 ألف شخص فروا من حلب خلال يومين وما يقارب الـ240 ألفا مازالوا عالقين داخلها.

ووفقا للمرصد السوري لحقوق الإنسان، فإن مئات الشبان الذين وصلوا لمناطق سيطرة النظام اعتقلوا أو وضعوا قيد الإقامة الجبرية من قبل عناصره أو من قبل الميليشيات الداعمة له.

من جانب آخر ذكرت صحيفة «الغارديان» البريطانية أن أكثر من 200 نائب في البرلمان البريطاني يدعمون خطة إلقاء المساعدات من الجو للسكان المحاصرين في حلب.

وبحسب الصحيفة فإن خطة إلقاء المساعدات جوا، ستشكل ضغطا على الحكومة البريطانية إذا ما قررت دعم هذه الخطة التي تهدف إلى إنقاذ المحاصرين في حلب، هذا وحذرت الحكومة البريطانية من كون هذه الخطة قد تعرض القوات البريطانية للأذى خلال عملية إلقاء المساعدات.

- أردوغان وبوتين: ضرورة وقف إطلاق النار في حلب
- لافروف: روسيا ستواصل جهودها للسماح بدخول المساعدات الإنسانية
- المعارضة السورية تنفي سيطرة قوات الأسد على «الشيخ سعيد»
- 200 نائب بريطاني يدعمون خطة إلقاء المساعدات جواً لحلب

الجيش الجزائري يعتقل إرهابيين جنوب البلاد

الجزائر - «وكالات» : اعتقلت وحدة للجيش الجزائري إرهابيين اثنين إثر كمين تبعه اشتباك مسلح مع إرهابيين مسلحين، جنوب منطقة تيمياوين جنوب الجزائر.

وذكرت وزارة الدفاع في موقعها الرسمي الأربعاء، أنه جرى إصابة الإرهابيين خلال الاشتباك قبل اعتقالهما، إلى جانب ضبط مسدس آلي من نوع كلاشنيكوف و4 خزنات وكمية من الذخيرة ودراجة نارية.

ومن جهة أخرى، اعتقلت مفارز مشتركة للجيش 8 مهاجرين غير شرعيين في عمليات منفصلة بكل من بشار وتبسة جنوبي غرب الجزائر وشرقها.

المغرب يدين «مناورات» رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي

الرباط - «وكالات» : ندد المغرب الأربعاء، بـ«المناورات المتواصلة» لرئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي، متهما إياها بالسعي إلى «عرقلة» انضمام المملكة المغربية مجدداً للاتحاد.

وفي بيان شديد اللهجة اتهمت الخارجية المغربية رئيسة المفوضية الجنوب إفريقية نكوسازانا دلاميني زوما، بأنها «تسعى لعرقلة قرار المغرب استعادة مكانه الطبيعي والشرعي داخل أسرته المؤسساتية الأفريقية».

وكان العاهل المغربي الملك محمد السادس عبر في منتصف يوليو عن رغبة بلاده في الانضمام سريعاً إلى الاتحاد الإفريقي وذلك بعدما خرجت المملكة المغربية من المنظمة الأفريقية في 1984 احتجاجاً على قبول «الجمهورية العربية الصحراوية» عضوا فيها.

وأضاف بيان الخارجية المغربية أن رئيسة المفوضية الإفريقية «أخرت، بشكل غير مبرر، توزيع طلب المغرب على أعضاء الاتحاد الإفريقي» في سبتمبر الماضي.

وتابع: «تواصل السيدة نكوسازانا دلاميني زوما تحركها للعرقلة، من خلال اختلاق شرط مسطري (إجرائي) غير مسبوق ولا أساس له ترفض من خلاله بشكل تعسفي رسائل دعم المغرب الصادرة عن وزارات الشؤون الخارجية لـ«دول الأعضاء بالاتحاد الإفريقي» بدون مزيد من التوضيح بشأن الإجراء.

واعتبرت الخارجية المغربية أن رئيسة المفوضية ومن خلال تصرفها بهذا الشكل «تتناقض مع واجبها في الحياد وقواعد ومعايير المنظمة وإرادة بلدانها الأعضاء».

وتنضم مجدداً للمنظمة الإفريقية تحتاج المملكة المغربية للمصادقة عبر التصويت على هذا القرار من غالبية ثلثي الدول الأعضاء، وتقوم المملكة منذ بضعة أشهر بحملة دبلوماسية للحصول على الدعم الضروري لانضمامها مجدداً للاتحاد الإفريقي، على خلفية قضية الصحراء الغربية، المستعمرة الإسبانية السابقة التي يسيطر المغرب على معظم مناطقها منذ 1975، وتطالب جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر باستقلالها.

وأشار بيان الخارجية المغربية الأربعاء، إلى أن «المغرب يحظى حتى الآن، بالوثائق الداعمة، بالمساندة والموافقة الكاملة للغالبية العظمى للدول الأعضاء، التي تفوق بشكل كبير تلك المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي».

إصابة عامل فلسطيني برصاص قوات إسرائيلية

عباس: السلام العادل والشامل مع إسرائيل خيار استراتيجي

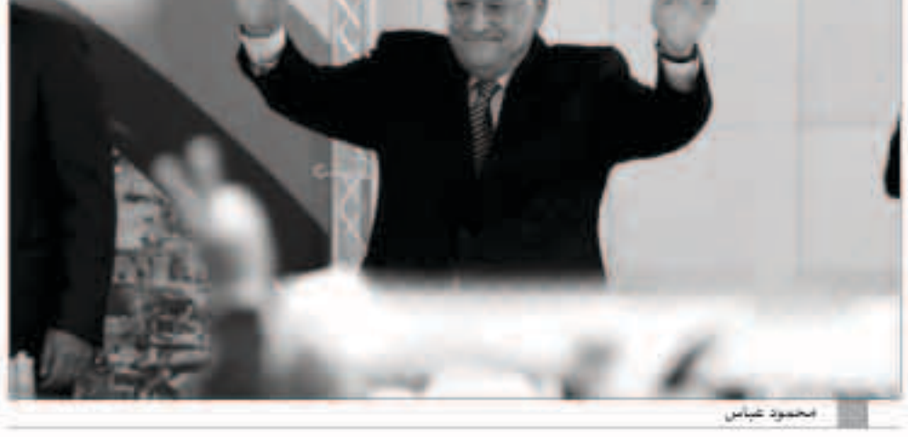
محمود عباس

الأراضي المحتلة - غزة - «وكالات» : أفادت تقارير إخبارية بأن عاملاً فلسطينيا أصيب أمس الخميس، برصاص قوات إسرائيلية قرب حاجز «مزموريا» شرق بيت لحم.

ووفقا لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، فقد أطلقت القوات النار على الفلسطيني أثناء توجهه لمكان عمله في القدس.

وقال مسؤول طبي محلي إن العامل أصيب برصاصة في قدمه اليسرى، ووصفت حالته بالمستقرة.

من جانبه، زعم الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي إن قوة من حرس الحدود «رصدت الفلسطيني وهو يحاول اجتياز السياج الأمني الفاصل ودعته إلى التوقف، وعندما لم ينصع للأمر، أطلقت طلقة مطاطية باتجاهه ما أدى إلى إصابته بقدمه».

من جانب آخر أفادت وسائل إعلام إسرائيلية أمس الخميس بأن قوات من الجيش اعتقلت الليلة الماضية ثمانية فلسطينيين من الضفة الغربية.

وذكرت الإذاعة الإسرائيلية، التي أوردت الخبر، أنه «يشتبه في المعتقلين بالقيام بنشاطات إرهابية وبأعمال مخلة بالنظام».

وتعتقل إسرائيل بصورة شبه يومية فلسطينيين تصفهم بأنهم «مطلوبون لأجهزة الأمن للاشتباه في ضلوعهم في ممارسة الإرهاب الشعبي المحلي والإخلال بالنظام العام والقيام بأعمال شغب».

من ناحية أخرى عرض الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مساء الأربعاء، البرنامج السياسي لحركة فتح التي يتزعمها، الذي تمسك فيه بخيار السلام العادل والشامل مع إسرائيل على أساس حل الدولتين «كخيار استراتيجي».

وقال عباس، في خطاب مطول أمام أعضاء المؤتمر السابع لحركة فتح المنعقد لليوم الثاني في رام الله إن «سلامنا لن يكون استسلاما أو بأي ثمن»، مطالبا بـ«إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي لأرض فلسطين الذي بدأ عام 1967، واعتبار عام 2017 عام إنهاء الاحتلال».

وأضاف: «نتمسك بثوابتنا، بضرورة تجسيد إقامة دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود 4 يونيو عام 1967، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين استنادا لقرار الجمعية العامة 194، وكما حدد في مبادرة السلام العربية لعام 2002».

وتابع «نطالب بحل قضايا الوضع النهائي كافة استنادا لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، وبخاصة القدس الشرقية المحتلة، باعتبارها العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، والتأكيد على رفضنا الحديث عن القدس باعتبارها عاصمة لدولتين، أو عاصمة فلسطين في القدس».

وجدد عباس «رفض الحلول الانتقالية أو المرحلية والمجتزأة، والدولة ذات الحدود المؤقتة، وما يسمى الوطن البديل، أو إبقاء الأوضاع على ما هي عليه، ورفض الدولة اليهودية»، مطالبا إسرائيل بتنفيذ ما ترتب عليها من التزامات وبما يشمل وقف النشاطات الاستيطانية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة.

كما أكد على دعم عقد المؤتمر الدولي للسلام وفقا للمبادرة الفرنسية، بما يضمن مرجعيات محددة تستند إلى القانون الدولي والشرعية الدولية، وسقوف زمنية للمفاوضات والتنفيذ، وآليات متابعة ومراقبة دولية جديدة تضمن التنفيذ الدقيق والأمين لما يتفق عليه.

وذكر أن الفلسطينيين سيواصلون السعي للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ومواصلة العمل على انضمام فلسطين للمؤسسات والمنظمات والمواثيق والبروتوكولات الدولية.

وجدد عباس سعيه لتحقيق مصالحة فلسطينية لإنهاء الانقسام الداخلي المستمر منذ منتصف عام 2007، وعزمه إجراء مشاورات لعقد دورة للمجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير قبل نهاية العام الجاري.

وجاء خطاب عباس (81 عاما) بعد يوم من انتخابه بالتزكية من أعضاء مؤتمر فتح، قائدا عاما للحركة لولاية ثانية، في مستهل أعمال المؤتمر الذي يعد الثاني داخل الأراضي الفلسطينية منذ عقد المؤتمر العام السادس للحركة في بيت لحم عام 2009.